



دور وأهمية إدارة المخاطر البيئية في تفعيل المسؤولية البيئية – دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للنقل البري SNTR The role and importance of environmental risk management in activating environmental responsibility CASE STUDY : NATIONAL LAND TRANSPORT CRPORATION SNTR

جوادي دعاء¹

¹ المدرسة العليا للتجارة، مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي (الجزائر)، d-djouadi@esc-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/06 ؛ تاريخ المراجعة : 2024/02/06 ؛ تاريخ القبول : 2024/04/29

ملخص

إن عدم تبني المؤسسات لنظام الإدارة البيئية ألزم سن تشريعات تسهم بدرجة في إحداث تغيير نشاط هذه المؤسسات وإرغامها على تحمل كل مسؤولياتها، فبتالي ضرورة تبني الاعتبار البيئية واعتماد أساليب وقائية تساعد على تحسين أدائها من أجل ضمان استمراريتها. أي المسؤولية البيئية من أكبر التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زيادة التنمية الاقتصادية، فإنه بالمقابل يساهم بشكل كبير ومباشر في آثار سلبية على البيئة. وإن إدماج البعد البيئي في إستراتيجية المؤسسة وظهور المسؤولية البيئية مؤشرا مهم لتقييم مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة. حيث تهدف الدراسة لتبيان أهمية ودور إدارة المخاطر البيئية في تفعيل المسؤولية البيئية وبتالي ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أسلوب إدارة حديث، من خلال السعي لوضع أنظمة للإدارة البيئية مطابقة للمواصفات البيئية والتي من بينها إدارة المخاطر البيئية وهي الإجراءات التي تتبعها بشكل منظم لمواجهة المخاطر المرتبطة بأنشطتها لتحقيق المزايا المستدامة والتركيز على أهم المخاطر البيئية الناتجة، هناك أثر للسياسة البيئية، الوعي البيئي، التنفيذ والرقابة، ودعم خطط ومشاريع الإدارة على تبني المؤسسة لمسؤولياتها البيئية، واتخذنا دراسة حالة المؤسسة الوطنية للنقل البري SNTR. الكلمات المفتاحية: البيئة، التلوث البيئي، المخاطر البيئية، المؤسسة الاقتصادية، إدارة المخاطر البيئية، المسؤولية البيئية، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: Q04, Q01, Q56

Summary:

The rapid pace of development and the failure of institutions to adopt an environmental management system has necessitated the enactment of legislation that contributes to a degree in bringing about a change in the activity of these institutions and forcing them to bear all their responsibilities. Hence, the necessity of adopting environmental considerations and adopting preventive methods that help them improve their performance in order to ensure their continuity. Environmental responsibility is one of the biggest challenges facing economic systems, as the increase in the volume of economic activity, as much as it contributes to increasing rates of economic development, in return, contributes directly to negative effects on the environment. The environmental dimension was integrated into the organization's strategy, and a new trend emerged that considers environmental responsibility an important indicator for evaluating the organization's contribution to achieving sustainable development. The study aims to demonstrate the importance and role of environmental risk management in activating environmental responsibility and thus establishing the concept of social responsibility as a modern management method, by seeking to develop environmental management systems that conform to environmental specifications, including environmental risk management, which are the procedures that it follows in an organized manner to confront the risks associated with its activities to achieve Sustainable advantages and focus on the most important resulting environmental risks. There is an impact of environmental policy, environmental awareness, implementation and control, and support for management plans and projects on the institution's adoption of its environmental responsibilities, and we took the case study of the National Land Transport Corporation (SNTR).

Keywords : Environment, environmental pollution, economic institution, environmental risk management, environmental responsibility, sustainable development.

JEL classification : Q04, Q01, Q56

¹ جوادي دعاء، d-djouadi@esc-alger.dz

مقدمة

نظرا للتطور الاقتصادي الذي عرفه العالم القائم على فرصة الطبيعة، الاستنزاف المتواصل وغير العقلاني للموارد الطبيعية بدون مراعاتها، وهي ثروة حقيقية، نتج عن هذا تفاقم المشكلات البيئية في العالم التي تؤدي لمخاطر بيئية تهدد كل الكائنات. إذ أن مستقبل البشرية كله في خطر جراء المستويات العالية من التلوث البيئي والضرر الشديد الذي ألحق بالأنظمة البيئية، ولكن أصبح العالم في الوقت الراهن أكثر إدراكا لمخاطر التسرع في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستنزاف الخطير للموارد البيئية دون مراعاة الاشتراطات البيئية. ولكن هذه النتيجة لم يتوصل إليها إلا بعد أن وصلت العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئية إلى مرحلة حرجة جدا، صارت معها عجلت التنمية مهددة بالتوقف بسبب النقص المتسارع للموارد البيئية.

لضمان بقاء المؤسسات الاقتصادية في السوق وضمان تنافسيتها وكذلك نقطة بدء لضمان تطبيق المواصفات البيئية، ومن خلال كل ما سبق أصبحت المؤسسات تهتم بالاعتبارات البيئية في استراتيجياتها وبذلك يجب أن تتوفر على إدارة بيئية ذات مستوى متميز حيث تساعد في الرقابة والتخطيط وتطوير الأداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية للمؤسسة، وبرز هذا التوجه كون البعد البيئي أصبح معيارا من معايير تحقيق تنافسية مستدامة ويتوضح مستوى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبيئة من خلال السعي إلى وضع أنظمة للإدارة البيئية مطابقة للمواصفات الخاصة بالبيئة والتي من بينها إدارة المخاطر.

وبتزايد الوعي البيئي وإحساس المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية البيئية وتحقيق لأهداف التنمية المستدامة أصبحت هناك دوافع لتحسين الأداء البيئي والعمل على الحد من الخسائر البيئية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية ودور نظام إدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية والذي يعتبر كآلية إنذار مبكر في مواجهة مختلف الكوارث البيئية قبل وقوعها والعمل على وضع برامج وخطط عمل مسبقة من شأنها تحقيق المسؤولية البيئية ضمن أبعاد التنمية المستدامة، أين بدأت المؤسسات الاقتصادية في تعديل سلوكها في السعي نحو تضمين الاهتمامات البيئية الجديدة، حيث قامت بعض المؤسسات بتقبل مجموعة من المفاهيم الحديثة بسرعة مثل: أنظمة الإدارة البيئية، والإنتاج الأنظف وغيرها، ولسعي نحو تحقيق التكامل بين القضايا البيئية والأنشطة التنموية وهذا ما جعل العديد من المؤسسات تتجه لدمج الأمور البيئية مع الإجراءات والسياسات والتعليمات الخاصة بجعل الأنشطة البيئية والصحة والأمان تحت مسؤولية إدارة واحدة هي إدارة البيئة والصحة والأمان، حيث يعتبر نظام الإدارة البيئية الخطوة الأولى لتحقيق التنمية المستدامة وتكون عملية إدخال البعد البيئي ليس فقط في البرامج والسياسات ولكن أيضا في السلوكيات الإدارية والثقافية للمؤسسات، والتي تمثل بشكل عام أسلوب منهجي لدمج الاعتبارات البيئية مع أنشطة الإنتاج.

على ضوء ما سبق ذكره، يمكن طرح السؤال الرئيسي للبحث كما يلي:

ما مدى دور وأهمية إدارة المخاطر البيئية في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية؟

من خلال هذه الإشكالية تظهر تساؤلات فرعية وهي:

- ما مفهوم إدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية؟

- ما هي المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة؟

- كيف تحفز المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال دور إدارة المخاطر البيئية في ذلك؟

وللإجابة على هذه الإشكالية فإن الورقة البحثية تتضمن المحاور الآتية:

المحور الأول: تقديم لإدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية

المحور الثاني: التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية

المحور الثالث: الدراسة الميدانية بالمؤسسة الوطنية للنقل البري SNTR

ونسعى من خلال هذه الورقة البحثية تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق لأهمية ودور إدارة المخاطر البيئية في تحقيق المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية؛

- التعرف على المفاهيم الأساسية للمسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة؛

- إبراز واقع إدارة المخاطر البيئية في مؤسسة النقل البري SNTR ومدى تحملها لمسؤوليتها البيئية.

المحور الأول: تقديم لإدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية

عقد مؤتمر "ريو دي جانيرو" سنة 1992 ونتج عنه مصطلح التنمية المستدامة الذي أدمج البعد البيئي مع أبعاد التنمية الأخرى وأدى لإصدار المنظمة العالمية للتقريب لسلسلة مواصفات الإيزو 14000 في عام 1996، الخاصة بنظم الإدارة البيئية والتي تهدف لتحقيق قدر من التوازن بين مطالب الاقتصاد ومطالب البيئة ومن بين مواصفات هذه السلسلة مواصفة الإيزو 14001 التي تبين متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة، وصدرت نظرا للاستعمال غير العقلاني للموارد الطبيعية والبيئية، واعتبار البيئة سلعة مجانية ومصدر لتعظيم الأرباح ونسيان أنها هي المجال الوحيد لبقائنا وما نجم عنه من تراكم للمخاطر البيئية.

الفرع الأول: البيئة والمخاطر البيئية

1. **تعريف البيئة:** الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي ويستمد منه غذاءه ويؤثر ويتأثر به، كل ما يحيط بالإنسان من عوامل طبيعية، ظواهر اجتماعية وأنظمة اقتصادية وإدارية وسياسية وثقافية وقيم وعادات وتقاليد وعلاقات إنسانية".¹

2. تعريف المخاطر البيئية

المخاطر البيئية هي أي تغير كيميائي أو نوعي في المكونات البيئية الحيوية وغير الحيوية على أن يكون هذا التغير خارج مجال التذبذبات لأي من هذه المكونات بحيث يؤدي لاختلال اتزان الطبيعة. ترتبط المخاطر البيئية بالتلوث.

قد تكون المخاطر البيئية مرتبطة بمختلف العوامل البيئية والبشرية والاقتصادية والبيولوجية والمادية وتبرز من بين العديد من أنواع المخاطر.

ظهور المخاطر البيئية في مؤسسة تتسم بالخصائص التالية:

- صناعات خاضعة بدرجة جوهرية لقوانين ولوائح بيئية؛
- مؤسسة محتفظة بمواقع ملوثة عن طريق المالكين السابقين؛
- المؤسسة لها أنشطة تتميز بأنها مسببة للتلوث سواء في التربة أو المياه أو الهواء أو استخدام مواد خطرة؛²
- المؤسسة يكون لها تأثيرات عكسية على العملاء والعاملين.

3. أنواع المخاطر البيئية: توجد العديد من المخاطر البيئية نذكر منها:

1.3. **النفائات:** "كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته".³

المشرع الجزائري وضع تعريف للمعالجة البيئية والعقلانية للنفائات على أنها: "كل الإجراءات العملية التي تسمح بتثمين النفائات وتخزينها وإزالتها بطريقة تضمن حماية الصحة العمومية والبيئة من الآثار الضارة التي قد تسببها هذه النفائات".⁴

2.3. **التلوث:** التصريف المباشر أو غير المباشر نتيجة النشاط الإنساني للمواد والأبخرة والحرارة والضوضاء الصادرة إلى الجو والماء والأرض والتي قد تكون مضرّة بصحة الإنسان وجودة البيئة والتي تؤدي في النهاية لدمار وتلف الممتلكات المادية والتأثير والتدخل بالاستخدامات الشرعية للبيئة".⁵

المشرع الجزائري يعرف على أنه: "كل تغيير مباشر أو غير مباشر في البيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرّة بصحة وسلامة الإنسان، النبات والحيوان والهواء، الجو، الماء والأرض والممتلكات الفردية والجماعية".⁶

الفرع الثاني: إدارة المخاطر البيئية

1. **تعريف إدارة المخاطر البيئية:** هي "عملية قياس وتقييم للمخاطر البيئية وتطوير إستراتيجيات لإدارتها، تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها".⁷

تعتبر: "النشاط الإداري المنظم الذي يهدف للتحكم في المخاطر البيئية وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر البيئية".

2. خطوات عملية إدارة المخاطر البيئية

1.2. **التحضير:** يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

2.2. **تحديد المخاطر البيئية:** في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر المهمة، حيث تعتبر أحداث عند حصولها تؤدي لمشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها.

¹ علي تاج الدين فتح الله، ضيف الله بن هادي الراجحي، التلوث والبيئة الزراعية، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، 1998، ص: 04.

² أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص: 232.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-19، المتعلق بتسيير النفائات ومراقبتها وإزالتها، المؤرخ في 2001/12/15، المادة 03، ص: 10.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص: 11.

⁵ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات الإيزو 14000، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص: 102.

⁶ القانون رقم 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 2003/07/19، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ص: 10.

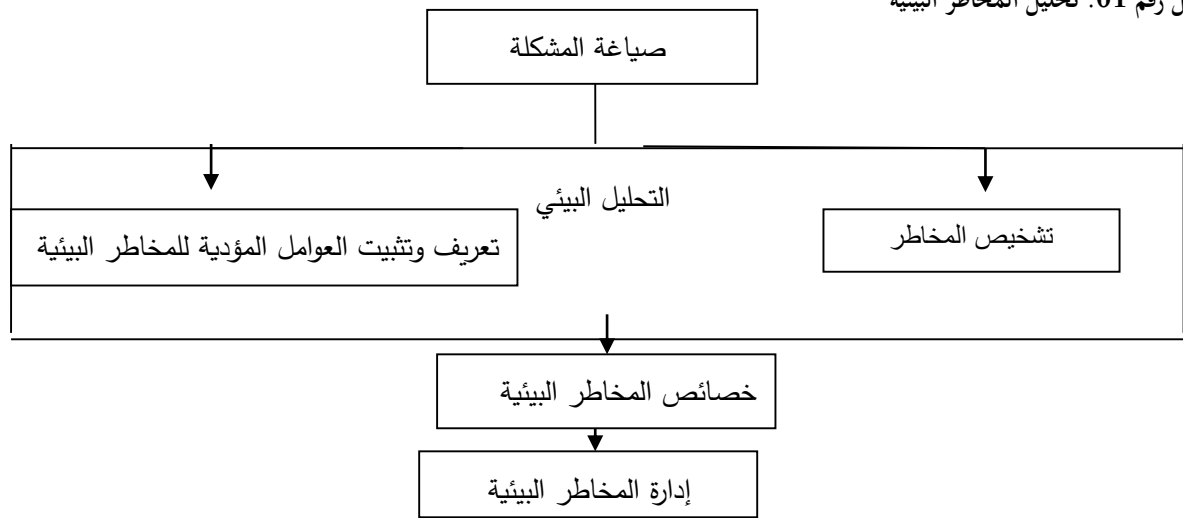
⁷ نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص: 85.

3.2. التعرف على المخاطر ويتم ذلك عن طريق:¹

- التحديد المعتمد على الأهداف: إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئيا أو كليا يعتبر خطورة.
- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه خطورة.
- مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

4.2. التقييم بعد التعرف على المخاطر المحتملة وجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث قوتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا يتعذر ذلك، صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.

الشكل رقم 01: تحليل المخاطر البيئية



Source: George and Steiner, John: Business Government and society managerial perspective USA ,MCG raw- Hill Com. INC, 2003, P: 532.

3. معالجة المخاطر البيئية

إن عملية معالجة المخاطر هي بمثابة عملية اختيار وتطبيق إجراءات بغرض التغيير في المخاطر، وتتضمن معالجة المخاطر، كأحد أهم عناصرها، التخفيض (التحكم) في المخاطر، وتمتد أكثر إلى تجنب المخاطر،... الخ. من خلال عملية تحليل المخاطر المساعدة على تحقيق فاعلية وكفاءة عمليات المؤسسة عن طريق تعريف الأخطار التي تتطلب اهتماما من المؤسسة. وستحتاج المؤسسة لترتيب إجراءات التحكم في المخاطر حسب أهميتها من حيث المزايا المتوقعة للمؤسسة. تعرف فعالية التحكم في المخاطر داخليا بأنها درجة التخلص من المخاطر أو تخفيضها باستخدام إجراءات التحكم المقترحة.² وترتبط عملية فعالية تكلفة إجراءات التحكم في المخاطر بتكلفة تطبيق الإجراءات بالمقارنة بالمزايا المتوقعة من تخفيض المخاطر.

تحتاج لمعلومات أكثر تفصيلا وافترضا أكثر وإجراءات التحكم لقياسها من حيث التأثير الاقتصادي المتوقع في حالة عدم اتخاذ أي إجراء بالمقارنة بتكلفة الإجراءات المقترحة، فبتالي يجب أولا تحديد تكاليف التطبيق وحسابها بدقة معقولة لأنها ستصبح الأساس الذي ستقاس على أساسه فعالية التكاليف. كما يجب تقدير التكلفة المتوقعة في حالة عدم اتخاذ أي إجراء، ثم بمقارنة النتائج يمكن للإدارة أن تقرر تطبيق أو عدم تطبيق إجراءات التحكم في المخاطر. وهذا بالتوافق مع القوانين والتشريعات ليس اختياري، حيث يجب على المؤسسة أن تتفهم القوانين المطبقة وأن تطبق نظام للرقابة لتحقيق التوافق مع القوانين.

الفرع الثالث: تنظيم وهيكل إدارة المخاطر البيئية

1. سياسة إدارة المخاطر البيئية

من واجبات سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة أن تضع منهجها تجاه المخاطر، وتحديد المسؤوليات تجاه إدارة المخاطر داخل المؤسسة كلها. وكذلك يجب أن تشير المؤسسة إلى أي متطلبات قانونية فيما يخص بيان سياسة المؤسسة مثال: الصحة والسلامة، ترتبط بعمليات إدارة المخاطر مجموعة من الأدوات والتقنيات يتم استخدامها في المراحل المختلفة للنشاط. وللعمل بشكل فعال، تقتضي عملية إدارة المخاطر:

¹ فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، الجزائر، 2003، ص: 30.

² زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو إنتاج أنظف، منشورات معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، جانفي 2005، ص: 158.

- توزيع المسؤوليات داخل المؤسسة؛ • التزام الرئيس التنفيذي ومدراء المؤسسة؛
- تخصيص الموارد الملائمة لتدريب وتطوير الوعي بالمخاطر من قبل أصحاب المصلحة.¹
- 2. دور مجلس الإدارة: يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد الاتجاه الإستراتيجي للمؤسسة، وخلق بيئة وهياكل إدارة المخاطر لتعمل بصورة فعالة. ويمكن أن يتم ما سبق من خلال مجموعة من المدراء، أو لجنة غير تنفيذية، أو لجنة المراجعة أو أي وظيفة تتلاءم مع أسلوب المؤسسة في العمل وتكون قادرة على العمل كراعي لإدارة المخاطر.
- عند تقييم نظام الرقابة الداخلية، يجب أن يأخذ مجلس الإدارة في الحسبان كحد أدنى ما يلي:
- طبيعة ومدى حجم الأخطار التي تستطيع المؤسسة تحملها ضمن نشاطها الخاص؛
- احتمالية تحقق تلك الأخطار؛ • كيفية إدارة الأخطار غير المقبولة؛ • قدرة المؤسسة على تخفيض احتمال تحقق المخاطر وتأثيره على النشاط؛ • تكاليف وعوائد المخاطر وأنشطة التحكم في المخاطر المطبقة؛ • فاعلية عمليات إدارة المخاطر؛ • الآثار الضمنية لقرارات مجلس الإدارة على المخاطر.
- 3. دور وظيفة إدارة المخاطر: يجب أن تتضمن وظيفة إدارة المخاطر البيئية ما يلي:
- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر؛ • التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر؛ • بناء الوعي الثقافي للخطر داخل المؤسسة ويشمل التعليم الملائم؛ • إعداد سياسة وهيكل للخطر داخليا لوحدة العمل؛ • تصميم ومراجعة عمليات إدارة المخاطر؛
- اعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصلحة.
- 4. دور وحدات العمل: وتتضمن ما يلي:
- تتحمل وحدات العمل المسؤولية الأولى في إدارة المخاطر يوميا؛
- أن تصبح إدارة المخاطر موضوع للاجتماعات الدورية للإدارة وذلك للأخذ في الحسبان مجالات التعرض للخطر؛
- وحدات العمل هي المسؤولة عن نشر الوعي بالمخاطر داخل المؤسسة، وتحقيق أهدافها؛
- يجب أن تتأكد إدارة وحدة العمل من شمول إدارة المخاطر ضمن المرحلة الذهنية للمشروعات وحتى الانتهاء.
- 5. دور المراجع الداخلي: يختلف دور المراجع من مؤسسة لأخرى. وعمليا قد يتضمن دور المراجع:²
- تركيز عمل المراجع الداخلي على الأخطار الهامة، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة؛ • منح الثقة في إدارة المخاطر؛ • تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر؛ • تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية؛ • تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر.
- 6. الموارد والتطبيق: وجب توفير على كل مستوى إداري داخل وحدة عمل الموارد الضرورية لتطبيق سياسة إدارة المخاطر، والتعريف بوضوح أدوار المشاركين في إستراتيجية تنسيق إدارة المخاطر.

الفرع الرابع: هدف عملية مراجعة إدارة المخاطر البيئية

لتكون إدارة المخاطر فعالة لتقديم التقارير والمراجعة للتأكد من التعرف الفعال على الأخطار وفحصها وأن إجراءات التحكم في المخاطر الملائمة قد تم اتخاذها. وجب إجراء المراجعة الدورية للسياسة ومستويات التوافق مع القوانين، ومراجعة معايير الأداء لتحديد الفرص، ويجب تذكر أن المؤسسات ذات ديناميكية وتعمل في بيئة ديناميكية ومتغيرة، لذلك يجب التعرف على التغيرات في المؤسسات وعلى البيئة التي تعمل فيها وأنه تم عمل التعديلات الملائمة للنظم.

المحور الثاني: التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية

من أجل ضمان بقاء وتنافسية المؤسسة الاقتصادية في السوق أدرجت الكثير منها الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها الطويلة المدى، وكذلك نقطة بدء لضمان تطبيق المواصفات البيئية، لذلك يجب أن يتوفر موظفيها ومسيريها على مسؤولية بيئية ذات مستوى متميز حيث يساعد ذلك في التخطيط وتطوير الأداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية في المؤسسة.

الفرع الأول: التنمية المستدامة

إن المفهوم الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية هو إجراء تغييرات في المجال الاجتماعي، الهيكلي، الاقتصادي والتنظيمي، وكان هدفها الأساسي مرتبط بالرفاهية الاجتماعية مع إهمال الجانب البيئي، فهذا يؤثر تأثيرا واضحا على الجانب البيئي، فاصطلح على تسميتها بالتنمية الاقتصادية البيئية، في إطار ما يعرف بالاقتصاد البيئي، حيث صارت حماية البيئة من الأهداف الرئيسية للتنمية.

¹ فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، 2007، ص: 09.

² أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 58.

1. مفهوم التنمية المستدامة

تمت صياغته للمرة الأولى من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987، عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جروهارلم بروتلاند: "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". فهي عملية تغيير يجري فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية والتطوير بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم. وقد اندرج تحت هذا التعريف عدة مفاهيم أخرى للتنمية المستدامة نذكر منها:

هي تنمية قابلة للاستمرار تتفاعل فيها ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي: منهج للتنمية يهدف للتنسيق بين مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وإدارة البيئة من ناحية أخرى، مع مراعاة الأجيال المستقبلية.

2. أبعاد التنمية المستدامة تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي:

1.1. **البعد الاقتصادي:** يقضي بزيادة رفاهية المجتمع من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

2.2. **البعد الاجتماعي والسياسي:** الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق معايير الأمن

3.2. **البعد البيئي:** النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية.

3. مؤشرات التنمية المستدامة وكيفية اختيارها إن مؤشرات التنمية المستدامة هي:

- عدم تناقص المنفعة مع الزمن؛ - عدم انخفاض الاستهلاك مع الزمن؛ - عدم انخفاض رأس المال المخزون مع الزمن؛ - استمرارية فرص الإنتاج في المستقبل؛ - تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الطبيعي عبر الزمن؛ - استمرارية إدارة الغلة من خدمات الموارد.

الفرع الثاني: المسؤولية البيئية والمفاهيم المرتبطة بها

يوجد تعقيد لمفهوم المسؤولية البيئية لتعدد الأنشطة البيئية والاجتماعية، ويرجع ذلك للطبيعة المتغيرة لها.

1. تعريف المسؤولية البيئية وعناصرها

1.1. تعريف المسؤولية البيئية

- المسؤولية البيئية هي: "مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها وتعظيم القيمة للمساهمين".

- وعرفها البنك الدولي: "التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية للمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل على تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل لصناع القرار في المؤسسة".¹

وتجدر الإشارة أن المسؤولية البيئية تعد من أهم المتطلبات لتحقيق الفعالية البيئية في المؤسسة، التي تتضمن إعادة تحديد استراتيجيات المؤسسات لإدراج خطة الأساس الثلاثي للتنمية المستدامة والذي يشمل الازدهار الاقتصادي، ونوعية البيئة والعدالة الاجتماعية، لإضافة إلى وضع أهداف ومؤشرات الاستدامة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية).²

1.2. مجالات المسؤولية البيئية

تقسم مجالات المسؤولية البيئية للمؤسسة حسب إيسيو (ESTEO) إلى ما يلي:³

- مجال المساهمات العامة؛ - مجال الموارد البشرية؛ - مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية؛

- مجال مساهمات المنتج أو الخدمة.

منظومة الإدارة البيئية: هو ذلك الجزء من المنظومة الإدارية الكلية، والذي يتضمن الهيكل التنظيمي والأنشطة التخطيطية والمسؤوليات والخبرات والأساليب والعمليات والموارد، للتطوير والتنفيذ السياسة البيئية.

مراجعة منظومة الإدارة البيئية: عملية تحقق، مرتبة وموثقة، للحصول على الحثيات، وللتقييم الموضوعي، للحكم، عما إذا كانت الإدارة البيئية في المؤسسة، تتطابق مع سمات المراجعة، التي وضعتها المؤسسة لمنظومة الإدارة البيئية، وإبلاغ الإدارة بنتائج هذه العملية.

¹ بومدين بروال: دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ملتقى حول الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البلدة، يومي: 19/18 ماي 2011، ص 06.

² عابد عبد الله العصيمي: المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015، ص 9.

³ حسين مصطفى هاللي: الإبداع المحاسبي في الإفصاح على المعلومات البيئية في التقارير المالية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، العدد 02، 2005، ص 55.

الأداء البيئي: هي النتائج القابلة للقياس من منظومة الإدارة البيئية والمتعلقة بتحكم المؤسسة بالجوانب البيئية والتي تقوم على السياسة البيئية والأغراض والأهداف.

الغرض البيئي: الغاية البيئية الشاملة التي تحدد السياسة البيئية، والتي تهيم المؤسسة ذاتها لبلوغها.

السياسة البيئية: إفصاح المؤسسة عن مقاصدها ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل، والذي يعطي إطارا للتحرك ولوضع أغراضها وأهدافها البيئية.

الهدف البيئي: متطلبات الأداء التفصيلية، والتي تنشئها الأغراض البيئية والتي تحتاج إلى إقرارها وتنفيذها لبلوغ تلك الأغراض، إذ تكون قابلة للتطبيق في المؤسسة، أو في أجزاء منها، وتكون قابلة للقياس كلما أمكن ذلك.

المؤسسة الصناعية: الشركة، المصنع، المشروع، المعهد، جزء أو اتحاد، سواء مدمجة أم غير مدمجة، عامة أو خاصة، والتي تكون لديها اختصاصاتها وإدارتها الذاتية، وللكيانات أو المنشآت التي تكون بها أكثر من وحدة إدارية.

الحد من التلوث: استخدام عمليات، خبرات، مواد أو منتجات تمنع أو تحد من أو تقلل أو تتحكم في التلوث، والتي قد تتضمن التدوير، والتعامل، وتعديل العمليات، وأجهزة التحكم، والاستغلال الأمثل للموارد، والمواد البديلة. إن المزايا الكامنة في الحد من التلوث تتضمن تخفيض التأثيرات البيئية المعاكسة وتحسين الكفاءة، والإقلال من التكاليف.

3.1. عناصر المسؤولية البيئية: تتكون عناصر المسؤولية البيئية من ثلاث عناصر رئيسية هي:

1.3.1. التعهدات البيئية: تكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي:

- دعم حماية البيئة بتبني رؤية شاملة؛
- اتخاذ إجراءات حماية البيئة والمحافظة عليها كإستراتيجية ذات أولوية؛
- تبني مبادئ التدابير الوقائية؛
- إن العمليات الاقتصادية تكون مربوطة بالنظام البيئي؛
- معرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها؛
- العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية، وتشجيع الثقافة البيئية.

2.3.1. إدارة الموارد والطاقة: في هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية: استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة، إنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة، اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحية، إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.¹

3.3.1. المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح: عندما تحقق المؤسسة ما يلي تكون مسؤولة بيئيا:

- الالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية؛
- قبول محاسبة المنظمات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتها البيئية الماضية، الحاضرة والمستقبلية؛
- الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية؛
- تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية.

4.1. المسؤولية البيئية والمؤسسة الاقتصادية

يمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة الاقتصادية، فيما يلي:

- تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية؛
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث؛
- البحث في فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة؛
- البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيم بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل؛
- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات.

الفرع الثاني: دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

إن تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ضروري في عصرنا هذا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

لهذا نجد أن المؤسسة الاقتصادية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الأصل فيها طابع الإلزام.

¹ محمد لمين بن الطاهر: إدراج البعد البيئي في أنظمة الجودة كمدخل لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع

الإدارة البيئية والسياحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، دفعة 2014 ص 35

1. التبنّي الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية: ومن أهم الأسباب ما يلي:

- الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون؛
- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقلل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية؛
- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية؛
- زيادة الوعي في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها بالمشاكل البيئية؛
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم؛
- تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها والمنظمات الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم؛
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.

2. التبنّي الإلزامي للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية: ومن أهم الأسباب ما يلي:

- التبنّي الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلباً للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية استجابة لمطالب جماعات الضغط، كما هو موضح فيما يلي:
- **المتطلبات الحكومية:** المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاماً ورعاية للاعتبارات البيئية.
 - **المستهلكين:** لقد أصبحت البيئة إحدى العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وإحدى الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم وتفضيلهم لنمط معين من السلع دون غيرها.¹
 - **المساهمين والمستثمرين:** تواجه المؤسسات ضغوطاً متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحسين المؤسسات أداءها البيئي.
 - **المتطلبات التعاقدية:** إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية بالمؤسسة الوطنية للنقل البري SNTR

تعتبر المراجعة البيئية من الإجراءات المهمة التي يجب أن تقوم بها المؤسسة لضمان تحسين أدائها البيئي والتقليل من النفايات، لذا يستوجب البدء أولاً بعملية تصميم نظام لإدارة المخاطر البيئية لتكون عملية المراجعة البيئية ذات أساس سليم، وذلك لتحقيق المسؤولية البيئية، وقد تم اختيار دراسة حالة المؤسسة الوطنية للنقل البري لمساعدتها على تبني نظام الرعاية الصحية، السلامة، البيئة (نظام يشمل نظام إدارة المخاطر البيئية)، باعتبار المرحلة الأولى الأساسية هي عملية التركيز على كيفية تصميم نظام إدارة المخاطر البيئية، لتحقيق المسؤولية البيئية، حيث قمنا باقتراح نموذج لهذا النظام لمساعدتها على تبني نظام للإدارة البيئية وذكر المراحل الواجب إتباعها، للوصول أخيراً لتواجد مؤشرات داخل المؤسسة تمكن من تطبيق نظام الإدارة البيئية، وبعدها ذكر النتائج المتوقعة في حالة التطبيق الجيد للنظام.

الفرع الأول: تقديم للمؤسسة الوطنية للنقل البري SNTR

1. **نشأة المؤسسة:** تعتبر المؤسسة الوطنية للنقل البري المتواجدة بولاية الجزائر، من المؤسسات التي تسعى لتبني المفهوم البيئي ضمن نشاطها وإدارتها حديثاً، وهي شركة مساهمة عامة، أنشئت بموجب الأمر المؤرخ بتاريخ 1967/03/27. ورثت الموارد البشرية والمادية من الديوان الوطني للنقل، حتى عام 1987، ضمنت المؤسسة ميثاق الاحتكار في الجزائر. وهي كذلك واحدة من أكبر مؤسسات نقل البضائع براً في العالم مع تصنيف ما يقرب من 2500 حديقة فرق من 20 طن أو أكثر. بتاريخ 1990/12/31 أصبحت المؤسسة الوطنية للنقل البري من المؤسسات الاقتصادية العامة، وهي شركة مساهمة، رأسمالها يبلغ حالياً 2000 مليون دينار، مملوكة بالكامل للدولة. لمؤسسة النقل البري مجمع يتكون من الشركة الأم وفروعها وهي:

- مؤسسة وكالة تسيير النقل في الجزائر "AGEFAL"

- مؤسسة الإمداد والنقل "LOGITRANS"

- مؤسسة الصيانة والمساعدة "MAINTENANCE PLUS"

- المؤسسة الجزائرية للرصد وخدمة التوصيل "SASP"

2. الأهداف الإستراتيجية

¹ سامح غرابيية، د، يحي الفرخان، المدخل إلى العلوم البيئية، الطبعة العربية الثالثة الإصدار الثاني 2002، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 191.

- اكتساب القدرة على المنافسة والصمود أمام المؤسسات الأخرى وذلك من خلال تطوير أنظمتها المختلفة بما فيها نظام الجودة والسعي إلى تبني نظام السلامة والرعاية الصحية والبيئة والعمل على التسجيل في الموصفات الدولية كمواصفات نظام الإدارة البيئية الإيزو 14001 بعد حصولها على نظام الجودة الإيزو 9001؛
- تعبئة الموارد البشرية ورفع مستوى التحفيز المستمر للمهارات؛
- تكييف تنظيم المؤسسة ليتماشى مع المتطلبات العامة لنظام QHSE؛
- تطوير الحصة السوقية؛ - تخفيض التكاليف: حتى تصبح المؤسسة ذات سعر تنافسي فهي تسعى إلى تخفيض تكاليف الخدمات ويساهم نظام السلامة والرعاية الصحية والبيئة في تخفيض هذه الأخيرة؛
- اكتساب سمعة جيدة لدى المجتمع والأطراف الطالبين لآراء المراجع حول التقارير الاجتماعية والبيئية.

الفرع الثاني: نموذج مقترح لنظام الجودة، الرعاية الصحية والسلامة والبيئة QHSE

إن المؤسسة الوطنية للنقل البري ضمن إستراتيجيتها تهتم بإعداد نظام للإدارة البيئية والذي هو عبارة عن نظام الجودة، الرعاية الصحية والسلامة والبيئة ضمن نظام الإدارة الكلي وهذا بالدرجة الأولى نظرا لمتطلبات الزبائن، حيث حددت إدارة المؤسسة إدارتها البيئية وفقا للتكامل بين (الإيزو 14001 والإيزو 9001) حيث يعالج في آن واحد الجودة والبيئة.

1. أسباب تبني المؤسسة نظام الجودة، الرعاية الصحية والسلامة والبيئة QHSE

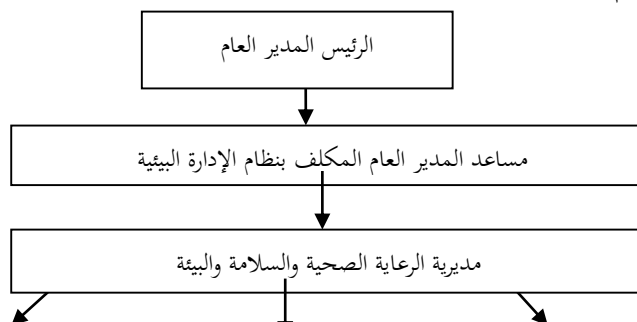
تحصلت المؤسسة على شهادة الإيزو 9001 وتعمل على التسجيل في شهادة الإيزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية والمراجعة البيئية وتنفيذها لنظام الجودة والرعاية الصحية والسلامة والبيئة QHSE. إن من أهم دواعي تبني المؤسسة لنظام الجودة، الرعاية الصحية والسلامة والبيئة هي:

- **المخاطر البيئية:** إن من أهم دواعي تفكير المؤسسة لاعتمادها على تطبيق هذا النظام هو المخاطر البيئية الناجمة على نشاطها والتي تضر بالبيئة، وخاصة بعد بداية انتشار الوعي البيئي لدى المؤسسات، ومن بينها المؤسسة الوطنية للنقل البري. والتي تتميز عن غيرها من المؤسسات باعتبارها مؤسسة نقل أي وجب عليها التركيز جيدا على المواد المنقولة وخاصة منها الخطرة، حيث وجب عملية الرقابة على هذا المستوى.
- إن المخاطر البيئية التي تصدرها المؤسسة هي:- غازات الانبعاثات؛ - المخاطر المرتبطة بنقل المواد الخطرة؛ - الخطر المرتبط باستنزاف مواد التشحيم للمحركات؛ - الخطر المرتبط بالمحركات، البطاريات، الإطارات.
- **التشريعات القانونية:** قانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 79/90 الموافق ل 1990/02/27 المتعلق بتنظيم نقل المواد الخطرة، المرسوم التنفيذي رقم 161/93 الموافق ل 1993/07/10 المتعلق بصب الزيوت والشحوم الزيتية في الوسط الطبيعي، المرسوم التنفيذي رقم 162/93 الموافق ل 1993/07/10 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات استرداد الزيوت المستعملة ومعالجتها، المرسوم التنفيذي رقم 165/93 الموافق ل 1993/07/10 المتعلق بتنظيم إفراز الدخان، الغاز، والغبار.
- **أسباب أخرى:** بعد تحصل المؤسسة في سنة 2009 على شهادة الإيزو 2008/9001 للجودة وسعيها منها لإرضاء زبائنها من خلال تقديم خدمة جيدة لنقل البضائع لزبائنها، وباعتبار أنهم من المؤسسات الصناعية فبتالي لهم التزامات بيئية خلال عملية نقل البضائع، منه للمؤسسة الوطنية للنقل البري التزامات بذلك، أي نقل بضاعة بدون أي آثار بيئية. هذا من جهة ومن جهة أخرى متطلبات السوق باعتبار أن المنتجات والخدمات إن لم تكن مطابقة للمواصفات العالمية فلن تصمد أمام المنافسة العالمية، والتوجه الآن بيئي.

2. الهيكل التنظيمي لنظام الجودة، الرعاية الصحية والسلامة والبيئة QHSE بالمؤسسة

من خلال ملاحظة الهياكل التنظيمية لنظام الإدارة البيئية لمجموعة من المؤسسات الجزائرية وكذا العالمية، تم التوصل لاقتراح هذا النموذج، لتغطية ظروف وهيكل وحاجات المؤسسة، باعتبار أن المؤسسة الوطنية للنقل البري تسعى لاعتماد الجانب البيئي ضمن نشاطها، وهذا نظرا للضغوط التي تعاني منها من طرف زبائنها "مؤسسات صناعية"، وتسعى لتحقيق الرعاية الصحية والسلامة لعمالها، مع العلم أنها حاصلة على شهادة الإيزو في الجودة.

الشكل رقم 02: نموذج مقترح لنظام الجودة، الرعاية الصحية والسلامة والبيئة



دائرة السلامة والأمن الداخلي	دائرة المخاطر البيئية والنظافة	دائرة الرعاية الصحية
------------------------------	--------------------------------	----------------------

المصدر: من تصور الطالبة

يتوقف تحقيق أهداف نظام الجودة الرعاية الصحية والسلامة والبيئة بدرجة أساسية على مدى وجود جهاز فعال يكفل ترقية مختلف الجوانب الإنسانية والبيئية والفنية ووجب أن تعتمد المؤسسة الوطنية للنقل البري لإنشاء إدارة للرعاية الصحية والسلامة والبيئة، لتتكامل مع نظام الجودة المتواجد على مستوى المؤسسة، هذه الإدارة التي تعتبر مستقلة مما يدل على اهتمام المؤسسة وحرصها على توفير الحماية لوسائل الإنتاج المادية والبشرية بالإضافة إلى إدارة الأخطار البيئية وفي هذا العنصر نورد اقتراح لتنظيم هذه الإدارة والجهات المسؤولة عن توفير السلامة والصحة والبيئة لمساعدة المؤسسة على تبني هذا النظام.

نعرض تفصيل لنظام الرعاية الصحية والسلامة والبيئة المقترح كالآتي:

- 1.2. **الرئيس المدير العام:** يقوم المدير العام بتحديد الأهداف المراد الوصول إليها وتنظيم الوظائف ومتابعة وضعية السلامة الرعاية الصحية والبيئة من خلال التقارير التي ترفع إليه؛
- 2.2. **مساعد المدير العام المكلف بنظام الإدارة البيئية:** وهو بمثابة مراجع بيئي داخلي ووجود هذا المنصب ضروري بعد تحصيل المؤسسة على شهادة الإيزو 9001 وسعيها لتنفيذ نظام QHSE والإيزو 14001؛
- 3.2. **رئيس مديرية الرعاية الصحية والسلامة والبيئة:** وهو بمثابة العصب المحرك لها من خلال المهام الموكلة إليه والمتمثلة فيما يلي: - التوعية المستمرة للعمال؛ - الربط بين جميع النشاطات والوقاية من الحوادث؛ - التعريف بأسباب الحوادث والمخاطر البيئية؛ - دراسة الوثائق الخاصة بالوقاية ومناقشة الخصائص المطبقة؛ - كتابة التقارير المفصلة لمسؤولي الوحدات الجهوية؛ - متابعة معالجة النفايات؛ - رفع تقرير شهري للإدارة تظهر فيه إحصائيات الحوادث وأسبابها؛ - معانة المواد.

4.2. **دائرة السلامة والأمن الداخلي** تنقسم هذه الدائرة بدورها إلى الفروع التالية:

فرع الأمن الداخلي: يتكفل بمراقبة الأشخاص والحراسة لتفادي أعمال التخريب والسرقة
 فرع التدخل: تتجسد مهمتهم في الحماية من الحرائق

- 5.2. **دائرة الرعاية الصحية:** يشرف على هذا القسم كلا من المسؤول ومتابعة مساعد السلامة والرعاية الصحية والبيئة بالإضافة إلى الطاقم الطبي، حيث يتكفل باستقبال العمال الجدد أين يتم تزويدهم بمعلومات هامة وحساسة حول المهام ومسؤولياتهم عن المناصب الموكلة إليهم

6.2. **دائرة المخاطر البيئية والنظافة**

في ظل الاهتمام بالبيئة والقوانين والتشريعات التي ألزمت بها وزارة البيئة المؤسسات الاقتصادية لابد من إنشاء هذه الدائرة والتي من مهامها الرئيسية: جمع البقايا والنفايات الناتجة عن عملية النقل وغيرها خاصة فرع الصيانة؛ متابعة المواد المنقولة الخطرة؛ طمر الزيوت الضارة والشحوم؛ محاولة تخفيف الضجيج

3. **الجهات المعنية بالرعاية الصحية والسلامة والبيئة**

لا يمكن لنظام الجودة الصحة والسلامة والبيئة القيام بعمله على أكمل وجه، ما لم يكن هناك تعاون وتنسيق مع الجهات وأطراف أخرى منها:

1.3. **مسؤولية الإدارة لتحقيق برامج الجودة الرعاية الصحية والسلامة والبيئة**

تساهم مختلف الإدارات في تحقيق برامج الجودة الصحة والسلامة والبيئة عن طريق:

- التزويد بأدوات ومعدات الوقاية اللازمة، حسب الطلب المقدم من مديرية الجودة؛
- ضمان صيانة الآلات (معدات النقل، معدات الصيانة) بالإضافة إلى المعدات والتجهيزات الوقائية؛
- إنشاء معدات نقل ذات تكنولوجيات نظيفة؛

- تنظيم اجتماعات شهرية مع العمال ومشرفيهم لمناقشة وضعية الصحة والسلامة والبيئة بالورشات؛

- تنبيه العمال بمواطن الخطر وحثهم على إتباع الإجراءات السلمية والمأمونة في العمل؛

- تشخيص طرق العمل بصفة مستمرة لاستبعاد الأخطار الصناعية؛

- مناقشة جميع الحوادث مع المسؤولين للوصول إلى حلول مناسبة لتفادي الوقوع في الحوادث مماثلة مستقبلاً؛

2.3. **مسؤولية مشرف العمل:** في إطار الأنشطة الوقائية يتمثل دوره فيما يلي:

- تكوين العمال الجدد وتقديم التفسيرات والمعلومات المتعلقة بمناصبهم؛

- التأكد من أن نظام الرعاية الصحية والسلامة والبيئة قائم بمهامه على أحسن وجه؛

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي المخاطر الصناعية ؛

- توعية العمال وتثقيفهم من خلال المطويات التي تتضمن إرشادات حول التوعية البيئية؛

- القيام فوراً بتسجيل حصيلة المصابين في الوثيقة المقدمة من طرف المؤسسة.

3.3. مسؤولية طب العمل: يهدف طب العمل في المؤسسة بالدرجة الأولى إلى الوقاية العامل من الحوادث والأمراض المهنية بغية الرفع من قدراته الإنتاجية، يجب أن تملك دائرة الرعاية الصحية والوقاية بالمؤسسة عيادة طبية وهذا في إطار التحسينات التي أجرتها الدائرة للتوافق مع معايير الإيزو 18001 الخاص بالرعاية الصحية وتدعم هذه العيادة بسيارة للإسعاف.

الفرع الثالث: كيفية إعداد نظام الجودة، الرعاية الصحية والسلامة والبيئة QHSE

سيتم عرض المتطلبات الضرورية لإعداد النظام ثم الإجراءات الواجب إتباعها من طرف المؤسسة لتطبيق النظام وأخيراً الإنجازات المتوقعة في حالة تطبيق المؤسسة للنظام QHSE

1. متطلبات إعداد نظام الجودة، الرعاية الصحية والسلامة والبيئة QHSE

في إطار تحسين إستراتيجية المؤسسة الوطنية للنقل البري والهيكل التنظيمي لها، وبالأخذ بعين الاعتبار حالة العوامل الداخلية والخارجية الخاصة بالجودة. قامت المؤسسة بالاجتهاد بتطوير نظام التسيير المتكامل الذي يحتوي على نظام QHSE وهذا للسعي للحصول على شهادة الإيزو 14001.

1.1. إستراتيجية المؤسسة: إن إستراتيجية المؤسسة تركز على ثلاث محاور رئيسية:

الأول: تطوير الحصة السوقية عن طريق رضا الزبائن وتقديم خدمات شاملة وتنظيم شبكة الأعمال التجارية. الثاني: تعبئة الموارد البشرية ورفع مستوى التحفيز المستمر للمهارات؛ أخيراً: تكييف تنظيم المؤسسة ليتماشى والمتطلبات العامة للنظام.

2.1. عرض متطلبات نظام الجودة، الرعاية الصحية، السلامة، البيئة لأفق سنة 2014

للقيام بتطوير نظام QHSE وجب إتباع أربعة خطوات رئيسية وهي:

- التخطيط، - الإنجاز، - التحقيق والتقييم، - التحسين

توصلنا أن متطلبات نظام الجودة، الرعاية الصحية، السلامة، البيئة المتواجدة على مستوى المؤسسة وهي: التخطيط، التنفيذ، التقييم، والتحسين، هي نفسها المتطلبات النظرية المطلوبة لتحقيق نظام الإدارة البيئية.

3.1. دليل الجودة: إن للمؤسسة نظام لتسيير الجودة تعتمد عليه، وما يساعدها على القيام به هو دليل الجودة المتوفر، ولكن عند تطبيق نظام تسيير الجودة والصحة، السلامة، البيئة، ستقوم بإدراج البعد البيئي على مستواه بتغيير طفيف.

2. الإجراءات الواجب على المؤسسة القيام بها لتطبيق النظام

1.1. تصريح الجودة والبيئة

بعد النضج المحقق فيما يخص إدارة الجودة، ووعياً بحماية البيئة، تدمج المؤسسة في هذا البعد معايير الإيزو 9001 والإيزو 14001، من خلال تطبيق نظام متكامل للجودة والبيئة.

2.2. مراحل تطبيق نظام الإيزو 14001

تتوقع المؤسسة في سنة 2012، أن تبدأ بتحضير نفسها للحصول على شهادة الإيزو 14001 بتطبيق مبادئ ومتطلبات هذا النظام، ويمر تطبيق نظام الإدارة البيئية بالمراحل التالية:

- إجراء تحليل بيئي أولي: وذلك بتحليل نشاط المؤسسة لإيجاد نقاط القوة ونقاط الضعف، حيث يتم تحديد الجوانب البيئية لنشاطاتها والتي تؤثر على مجالات البيئة كالهواء، الطاقة، الماء. فمن بين الجوانب الإيجابية دراسة جيدة للبضاعة التي ستنقلها المؤسسة، فإن كانت من المواد الخطرة فهي تأخذ جميع الاحتياطات اللازمة وهذا على مستوى فرع AGEFEL، وكذلك قامت بتغيير وسائل النقل (الشاحنات) لفرع LOGITRONS لإهلاك هذه الأخيرة فبتالي ستقل انبعاثات الغازات الدفينة ولكن ليس بالقدر الكافي. وهو من أهم الجوانب البيئية التي يصاحبها تأثيرات سلبية والتي تؤثر على طبقة الأوزون وعلى الصحة والتي تتمثل في انبعاث غاز CO2، ولدينا أيضاً على مستوى فرع M+ الخطر المرتبط باستنزاف مواد التشحيم للمحركات وكذا الخطر المرتبط بمحركات البطارية والإطارات والذي يعتبر غير معالج على مستوى المؤسسة.

- عملية جرد القوانين والمراسيم: وذلك حتى يسهل الامتثال لها ومن بين هذه القوانين هي:

- مرسوم تنفيذي رقم 161/93 المؤرخ في 1993/07/10 الذي ينظم صب الزيوت والشحوم الزيتية في الوسط الطبيعي. - مرسوم تنفيذي رقم 162/93 المؤرخ في 1993/07/10 الذي يحدد شروط وكيفيات استرداد الزيوت المستعملة ومعالجتها. - مرسوم تنفيذي رقم 165/93 المؤرخ في 1993/07/10 الذي ينظم إفراز الدخان والغازات والغبار في الهواء - قانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

- **تقييم الجوانب البيئية:** وذلك حتى تتمكن المؤسسة من تحديد التأثيرات الايجابية والسلبية للجوانب البيئية لنشاطها على البيئة، مثل الجوانب البيئي لانبعاثات الغبار الذي ينجم عنه تأثير سلبي.
- **ترتيب الجوانب البيئية حسب الأولوية:** بعد الانتهاء من مرحلة تقييم الجوانب البيئية تأتي هذه المرحلة لترتيب الجوانب البيئية حسب درجة الضرر والنفع الذي تسببه.
- **دراسة سياسة المؤسسة من أجل حماية البيئة:** وتدرس هذه السياسة لمعرفة مدى الاهتمام بالجوانب البيئية المرتبة سابقا وتحديد الخطوات اللازمة لمعالجة تأثيراتها السلبية ولوضع إطار لتحديد الغايات والأهداف البيئية.
- **تحديد الغايات والأهداف:** ثم يتم تحديد أهداف وغايات بيئية لكل مستوى وظيفي تتناسب مع:
- سياسة المؤسسة لحماية البيئة والمتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى والجوانب البيئية لنشاطاتها والالتزامات البيئية للمؤسسة كالححد من التلوث وإدارة النفايات.
- **تطبيق البرنامج:** ولتحقيق الأهداف والغايات السابقة يتم وضع برنامج لذلك وتحديد المجال الزمني لتطبيقه، كبرنامج الحد من التلوث بصيانة معدات المؤسسة ووسائلها المستعملة في الصيانة أيضا أو اقتناء تجهيزات جديدة لمنع التلوث وإدارة النفايات.
- **مراجعة عملية تطبيق البرنامج:** حيث بعد تطبيق البرنامج يتم مراجعته لاكتشاف نقاط القوة والضعف وذلك لمعالجة نقاط الضعف (انخفاض نسبة التلوث الجوي والنفايات بنسبة قليلة عما كان مبرمج له).
- لتطبيق نظام الإدارة البيئية، فإن المؤسسة تركز أكثر على تكوين أفرادها حول البيئة، حيث أنها تعتبر البيئة من أول العناصر ضمن التزاماتها كما لاحظناه سابقا في سياسة الجودة والبيئة المعلنة من طرف المؤسسة

الفرع الرابع: الانجازات المتوقعة لتطبيق نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة

إن الآثار المتوقعة عن تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة كما يلي:

1. الانجازات التنظيمية: حيث تم:

- تعيين لجنة بيئية لدراسة تأثيرات نشاطات المؤسسة على البيئة ووضع إجراءات خاصة بمعالجتها؛
- تشكيل نظام وثائقي لتوثيق الخطوات والإجراءات المتبعة في حماية البيئة؛
- تعريف المتطلبات التشريعية وبقية المتطلبات، وذلك لمعرفة القوانين والمتطلبات الأخرى المتعلقة بالجوانب البيئية الخاصة بنشاطات المؤسسة وذلك بغرض الامتثال لها وتهيئة مستلزماتها؛
- تحقيق الدراسة الخاصة بالتأثير على البيئة وفقا للقوانين السارية المفعول؛
- إدارة عقد الأداء البيئي بين المؤسسة ووزارة البيئة وتهيئة الإقليم، وذلك لوضع برامج تأهيل ملائمة للمؤسسة مع حصولها على مساعدات فنية ومالية من الوزارة لتنفيذ هذه البرامج لتخفيض التلوث البيئي.

2. انجاز أهداف نظام الإيزو 14001 كما يلي:

- التحليل البيئي الأولي، الذي يشمل دراسة الأثر البيئي وفق مؤشر تقييم الجوانب البيئية.
- إنشاء وتطبيق تدريجي لعناصر نظام الإدارة البيئية، الذي يشمل وضع وتطبيق النظام الوثائقي.

3. الآثار الناتجة عن تطبيق نظام الرعاية الصحية السلامة، البيئة

إن تطبيق نظام الرعاية الصحية، السلامة، البيئة يؤدي لتحقيق الآثار التالية:

- زيادة رقم أعمال المؤسسة لزيادة زبائنها باعتبار أن المؤسسة تحترم البيئة والزبائن لديهم التزامات بيئية؛
- تخفيض التكاليف ويرجع ذلك مثلا لتخفيض تكاليف الالتزام بالمتطلبات التشريعية البيئية؛
- تخفيض انبعاثات الغبار والغازات المؤثرة على صحة السكان القريبين من المؤسسة؛
- تحسين صحة العامل في المؤسسة؛ - تحسين سمعة وصورة المؤسسة في المجتمع؛
- حماية الأنظمة الطبيعية القريبة من المؤسسة بالتخفيض من الانبعاثات؛ - الاستغلال العقلاني للموارد والطاقة؛ - تسير النفايات والتقليل منها؛ - زيادة الوعي البيئي للعمال ورضاهم الوظيفي اتجاهها؛
- التعاون بين إدارات المؤسسة لدراسة الجوانب البيئية وتحسين الاتصالات الداخلية؛
- إيجاد الحل الأفضل للمشاكل البيئية بالوعي الإداري المسبق لها؛ - توفير فرصة للتخطيط للتقليل من الآثار السلبية للوعي الإداري المسبق بالآثار البيئية؛ - نشر المسؤولية البيئية في جميع أنحاء المؤسسة؛
- تحقيق وفورات في التكاليف: وذلك ب: خفض نفقات التخلص من النفايات، التخفيض في استهلاك الطاقة.

خاتمة

هدف هذا البحث لدراسة دور وأهمية إدارة المخاطر البيئية في تفعيل المسؤولية البيئية وترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أسلوب إدارة حديث، حيث بعد معالجة جوانب الإشكالية توصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

- إن تنفيذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة مصادر المخاطر البيئية الذي تقوم به نظام الإدارة البيئية يؤدي لتطوير وتحسين الأداء البيئي للمؤسسة؛
- لضمان تواجد واستمرار المؤسسة في السوق تقوم بتقييم أداؤها البيئي، وتقييم فعاليتها في الرقابة على المخاطر البيئية، وإدارة مخاطرها الصحية والوقائية والبيئية؛
- تقوم الإدارة البيئية بالإجراءات الضرورية للتأكد من مدى التزام المؤسسة بالإجراءات والسياسات لهذا النظام، والتأكد من فعاليتها في تحسين الجانب البيئي للمؤسسة؛
- إن التغيرات الحاصلة في محيط المؤسسة أوجب عليها الأخذ بعين الاعتبار: المسؤولية الاقتصادية من خلال تحقيق الربحية التجارية والمسؤولية الاجتماعية من خلال تحقيق الربحية الاجتماعية والمسؤولية البيئية من خلال تحقيق الربحية البيئية وبالتالي تصبح المؤسسة مستدامة؛
- إن المؤسسة الوطنية للنقل البري تسعى لتبني نظام الرعاية الصحية والسلامة والبيئة كمرحلة أولية ثم تتأهل بعده إلى الحصول على المواصفة الإيزو 14000 والمواصفة الإيزو 18000 لتحقيق النظام الشامل الجودة، الرعاية الصحية، السلامة والبيئة QHSE؛
- إن للمراجعة البيئية دور فعال في تحقيق فعالية نظام إدارة المخاطر البيئية من خلال تقييم عناصر النظام الإدارة البيئية وهي (السياسة البيئية، التخطيط، التنفيذ)، وهذا من أجل تحقيق المسؤولية البيئية.

لأجل تعزيز أهمية ودور إدارة المخاطر البيئية لتحقيق المسؤولية البيئية، حسب ومتطلبات التنمية المستدامة نقترح:

- مراجعة الجانب التشريعي الخاص بمهمة المراجعة بما يتناسب والجانب البيئي؛
- وضع إجراءات داخل المؤسسة ضمن سياستها البيئية لمعالجة الخطر البيئي إثر حدوثه؛
- يجب أن تكون السياسة البيئية للمؤسسة معلنة ومتاحة لجميع العمال، أو أن تكون بدون تطبيق أي مجرد حبر على ورق، وإنما على المؤسسة توفير جميع الإمكانيات اللازمة لعملية تطبيق نظام الإدارة البيئية؛
- دعم واهتمام الإدارة العليا للمؤسسة بتحقيق التزاماتها المسطرة في إطار نظام الإدارة البيئية؛
- ضرورة التعاون الدائم بين مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة للتطبيق الناجح لنظام الإدارة البيئية
- التوعية والتدريب المستمرين للعاملين لفهم أسباب المشاكل البيئية داخل المؤسسة وخارجها
- تحفيز المؤسسة للوفاء بمسؤوليتها البيئية ونشر الوعي البيئي، واعتبار البيئة أمر ضروري وجب الحفاظ عليه؛
- توثيق نظام الإيزو 14001 ومراجعتها من حين لآخر لتعديله وضمان التحسين المستمر له؛
- الاهتمام بعقد المؤتمرات والندوات لتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع المهم مع التركيز على الموضوعات التي قد تساهم في تفعيل دور المراجعة البيئية؛
- تفعيل برامج التعليم المستمر بالتعاون والتنسيق مع أقسام المحاسبة في الجامعات وفي نفس الوقت تحديث وتطوير مناهج التعليم بحيث تتضمن المفاهيم والأسس والأبعاد ذات العلاقة بالمراجعة البيئية.

الهوامش

1. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 .
2. بومدين بوال: دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ملتقى حول الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البلدة، يومي: 19/18 ماي 2011.
3. الجريدة الرسمية، قانون رقم 19-01، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المؤرخ في 2001/12/15.
4. حسين مصطفى هلال: الإبداع المحاسبي في الإفصاح على المعلومات البيئية في التقارير المالية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، العدد 02 ، 2005.
5. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
6. زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو إنتاج أنظف، منشورات معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، جانفي 2005.
7. سامح غرابية، د، يحي الفرحان، المدخل إلى العلوم البيئية، الطبعة العربية الثالثة الإصدار الثاني 2002 ، دار الشروق للنشر والتوزيع.
8. سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، القاهرة، 2005 .
9. السقا أحمد السقا، مراجعة الأداء البيئي، إطار مقترح، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، العدد 2، 1999 .
10. صلاح الحجار، دليل الأثر البيئي في المشروعات الصناعية والتنمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2002.
11. عايد عبد الله العصيمي: المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015.
12. فتحى دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، الجزائر، 2003.
13. فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، 2007 .
14. محمد لمين بن الطاهر: إدراج البعد البيئي في أنظمة الجودة كمدخل لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع الإدارة البيئية والسياحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، دفعة 2014.
15. نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003
16. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات الإنزوي 14000، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007
17. George and Steiner, John: Business Government and society managerial perspective USA, MCG raw- Hill Com. INC, 2003